



Legislative Frameworks and International Cooperation for Combating Money Laundering and Terrorist Financing in Libya: Between International Standard Requirements and Implementation Challenges

* Abdul Hakim Muhammad Muhammad Abu Sabita 

Libyan Academy for Postgraduate Studies - Libya

abdelhakimabusbeita@gmail.com

*Corresponding Author: * Abdul Hakim Muhammad Muhammad Abu Sabita

Keyword	Abstract
<i>Legislative Frameworks - International Cooperation - Money Laundering - Terrorist Financing - International Standards</i>	This research analyzes the evolution of Libyan anti-money laundering and counter-terrorist financing legislation and its compliance with international standards and FATF recommendations, while identifying the challenges hindering its practical implementation, Using descriptive-analytical, comparative, historical, and prospective methodologies, the study finds that although Libya possesses a relatively compliant legislative framework - particularly through Law No, (2) of 2005 and its amendments under Law No. (10) of 2013 - its effectiveness remains constrained by political fragmentation, institutional weakness, cash-economy dominance, and limited international cooperation, creating a significant gap between legislative text and practical application.

Received : 18/06/2026

Accepted : 28/06/2026

DOI: <https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040301>

الأطر التشريعية والتعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا بين متطلبات المعايير الدولية وتحديات التطبيق

* عبد الحكيم محمد أبو سبيته 

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - ليبيا

abdelhakimabusbeita@gmail.com

*الباحث المرسل:	* عبد الحكيم محمد أبو سبيته
الكلمة المفتاحية	الملخص
الأطر التشريعية – التعاون الدولي – غسل الأموال – تمويل الإرهاب – المعايير الدولية	يسعى البحث إلى تحليل تطور التشريعات الليبية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى توافقها مع المعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) مع رصد التحديات التي تعيق تطبيقها العملي، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، والمقارن، والتاريخي، والاستشراقي، مستنداً إلى تقارير ودراسات محلية ودولية، وقد توصل إلى أن ليبيا تمتلك إطاراً تشريعياً متوافقاً نسبياً مع المعايير الدولية، خاصة من خلال القانون رقم (2) لسنة 2005 وتعديلاته بالقانون رقم (10) لسنة 2013، إلا أن فاعلية هذه التشريعات ما تزال محدودة بسبب الانقسام السياسي وضعف المؤسسات وهيمنة الاقتصاد النقدي وضعف التعاون الدولي، مما أوجد فجوة بين النص القانوني والتطبيق الفعلي.
تاريخ الإستقبال: 2026/06/18	تاريخ القبول: 2026/06/28
DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040301	

المقدمة

شكلت ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العقود الأخيرة تهديداً متصاعداً للأنظمة المالية والاقتصادية الدولية، حيث باتت هذه الظاهرة وثيقة الصلة بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومتشعبة الآثار بما يمس استقرار الدول وأمنها الوطني وسلامة اقتصاداتها، الأمر الذي استدعى استجابة دولية منسقة تجلت في بناء منظومة معيارية متكاملة، تصدرها توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر اتفاقيات دولية أبرزها اتفاقية باليرمو (2000) واتفاقية قمع تمويل الإرهاب (1999) وذلك بهدف توحيد الجهود الدولية وتوطيد آليات الرقابة والمساءلة في مواجهة هذه الجريمة المتنامية.

وفي هذا الإطار، تحتل ليبيا موقعاً بالغ الدلالة في خريطة هذه الإشكالية؛ إذ تجمع بين امتلاك منظومة تشريعية تطورت تدريجياً نحو التخصص والاحتراف القانوني، وبين واقع مؤسسي وسياسي يُلقي بظلاله الثقيلة على مستوى التطبيق الفعلي، فعلى صعيد البناء التشريعي، أرست ليبيا إطاراً قانونياً متخصصاً تمثل في القانون رقم (2) لسنة 2005 وتعديلاته بالقانون رقم (10) لسنة 2013، وأظهر هذا الإطار توافقاً نسبياً مع المعايير الدولية المعتمدة، بيد أن جملة من العوامل البنوية المتشابكة، في مقدمتها الانقسام السياسي وضعف الكفاءة المؤسسية وهيمنة الاقتصاد النقدي ومحدودية التعاون الدولي الفعلي، أفرزت فجوة واسعة بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الميداني، وهو ما يجعل من المنظومة الليبية نموذجاً خصباً للدراسة والتحليل النقدي.

وفي هذا البحث تم تناول موضوع توافر الإطار التشريعي المتوافق مع المعايير الدولية لتحقيق الفاعلية المنشودة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ظل البيئة المؤسسية والسياسية السائدة في ليبيا، وهو ما يكشف في جوهره عن أزمة بنيوية أعمق تتجاوز حدود التشريع لتطال منظومة الحوكمة والتعاون الدولي برمتها.

إشكالية البحث

على الرغم من امتلاك ليبيا إطاراً تشريعياً متخصصاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يُظهر توافقاً نسبياً مع المعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فإن جملة من العوامل البنوية المتشابكة، في مقدمتها الانقسام السياسي وضعف الكفاءة المؤسسية وهيمنة الاقتصاد النقدي ومحدودية التعاون الدولي الفعلي، تتضافر مجتمعة في تقويض فاعلية هذه المنظومة وتُفرز فجوة واسعة بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الميداني، مما يطرح تساؤلاً جوهرياً مفاده: إلى أي مدى تتوافق الأطر التشريعية الليبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية المعتمدة؟ وما العوامل البنوية التي تحول دون تحقيق فاعليتها الكاملة في ظل التحديات الوطنية وآليات التعاون الدولي القائمة؟

تساؤلات البحث

1. كيف تطورت التشريعات الليبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟
2. ما مستوى توافق الإطار التشريعي الليبي مع المعايير الدولية وتوصيات (FATF)؟
3. ما التحديات البنوية التي تحول دون التطبيق الفعلي للمنظومة التشريعية الليبية؟
4. ما مدى إسهام آليات التعاون الدولي في تعزيز فاعلية التشريعات الليبية؟
5. ما السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لمسار المنظومة التشريعية الليبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث، من فرضية أساسية مفادها أن ليبيا تمتلك منظومة تشريعية متوافقة نسبياً مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، غير أن فاعليتها في التطبيق الفعلي تظل مقيدة بجملة من العوامل البنوية المتشابكة، مثل: الانقسام السياسي وضعف الكفاءة المؤسسية ومحدودية التعاون الدولي، مما يُفرز فجوة واسعة بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الميداني.

أهمية البحث

تنبثق أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية بالغة الحساسية تمس مباشرة الأمن الاقتصادي والمالي لليبيا، وتتجلى هذه الأهمية على مستويين:

1. الأهمية النظرية:

يُساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السياق الليبي، من خلال تقديم قراءة تحليلية نقدية للإطار التشريعي القائم وتقييم مدى توافقه مع المعايير الدولية، في ظل شح الدراسات المتخصصة التي تتناول هذا الملف بعمق أكاديمي.

2. الأهمية التطبيقية:

تتمثل في كون البحث الحالي يرصد الفجوة القائمة بين جودة النص التشريعي وضعف التطبيق الميداني، ويُقدم توصيات عملية قابلة للتطبيق تُسهم في تعزيز فاعلية المنظومة التشريعية الليبية، مما يجعله مرجعاً مفيداً لصانعي القرار والجهات الرقابية والمشرفين في ليبيا.

أهداف البحث

1. تحليل المسار التطوري للتشريعات الليبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2. قياس مستوى توافق الإطار التشريعي الليبي مع المعايير الدولية وتوصيات (FATF).
3. رصد التحديات البنيوية التي تحول دون التطبيق الفعلي للمنظومة التشريعية.
4. تقييم دور آليات التعاون الدولي وانعكاساتها على فاعلية التشريعات الليبية.
5. تقديم مقارنة تقييمية واستشرافية للسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لمسار المنظومة التشريعية الليبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المنهج المستخدم

اعتمد هذا البحث على جملة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** في استعراض وتحليل مضامين التشريعات الليبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييم مدى شموليتها وكفايتها.
2. **المنهج المقارن:** في التعرف على مستوى توافق الإطار التشريعي الليبي مع المعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
3. **المنهج التاريخي:** في تتبع المسار التطوري للمنظومة التشريعية الليبية عبر مراحلها المتعاقبة من النصوص العامة إلى التشريعات المتخصصة.
4. **المنهج الاستشرافي:** في بناء السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لمسار المنظومة التشريعية الليبية وصياغة التوصيات العملية المقترحة.

أدوات البحث

اعتمد البحث الحالي في جمع البيانات على مجموعة من البحوث والدراسات السابقة، إضافة إلى كل ما يصدر عن الجهات الرسمية المحلية والإقليمية والدولية التي تختص بالشأن الاقتصادي، مثل: هيئة الأمم المتحدة، البنك الدولي، FAFT، مصرف ليبيا المركزي، هيئة الرقابة، وغيرها من المنظمات والهيئات.

حدود البحث

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة وتحليل الإطار التشريعي الليبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقييم مدى توافقه مع المعايير الدولية وآليات التعاون الدولي وانعكاساتها على فاعلية هذه المنظومة.

2. **الحدود المكانية:** تمحورت هذه الحدود حول ليبيا بوصفها نموذجاً تطبيقياً، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يخدم أغراض التقييم.

3. **الحدود الزمانية:** تم إعداد هذا البحث خلال العام 2026.

مصطلحات البحث

أولاً – الأطر التشريعية:

هي: "مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح التي تصدر عن الجهات التشريعية أو الجهات التنفيذية في الدولة، وتهدف إلى تنظيم العلاقات والسلوك، وتحديد الحقوق والواجبات، داخل المجتمع، وتستخدم كأداة قانونية لمواجهة الأنشطة غير المشروعة" (عبد العال، 2018 : 303).

وتُعرف إجرائياً بأنها: كل ما تُصدره السلطات والجهات التشريعية والتنفيذية في الدولة الليبية من قوانين ولوائح تنظيمية وتعليمات مالية، وما تتخذه من إجراءات تهدف إلى مكافحة جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بما فيها فرض الرقابة على المصارف والتحويلات المالية وتكون متوافقة مع المعايير الدولية، ويُقاس أثرها في قدرتها على الكشف عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتفعيل التعاون الدولي.

ثانياً – التعاون الدولي:

هو: "مجموعة من الآليات والإجراءات المنظمة التي تنتهجها الدول والمنظمات الدولية يتم بها تنسيق جهودها عن طريق تبادل المعلومات والخبرات في مواجهة التهديدات المشتركة، وذلك في إطار منظومة من الاتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات الدولية التي تُرسي قواعد العمل المشترك وتحدد حقوق الأطراف والتزاماتها (دحومان، 2019 : 265).

وإجرائياً هي: مجموعة الآليات والأطر المؤسسية التي تنخرط فيها ليبيا على المستويين الإقليمي والدولي لمكافحة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تشمل هذه الآليات تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين، بالإضافة إلى الانخراط في آليات التقييم المتبادل، والاستفادة من برامج المساعدة التقنية.

ثالثاً – غسل الأموال:

تُعرف بأنها: "عمليات تحويل ونقل الأموال التي تم الحصول عليها بطريق غير مشروع للإفلات بها من الضبط والمصادرة وذلك عن طريق تصديرها أو إيداعها في مصارف دول أخرى أو توظيفها أو استثمارها في أنشطة مشروعة وإظهارها كما لو كانت مستندة من مصادر مشروعة" (عبد الخالق، 2016 : 30).

وفي الأدبيات المالية والقانونية: "تتقل ثلاث مسميات رئيسية (غسل الأموال – غسيل الأموال – تبيض الأموال) تُستخدم للدلالة على الجريمة نفسها مع اختلاف بسيط في الاستخدام اللغوي أو السياق، ولكن المضمون واحد وهو مصطلح في التشريعات العربية والكتابات القانونية، ويُشير إلى مجموعة العمليات التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال وتحويلها إلى أموال تبدو كأنها ناتجة عن نشاط مشروع، فهي جريمة اقتصادية هدفها إضفاء شرعية قانونية على أموال غير شرعية" (السنوسي، 2019 : 201).

وإجرائياً هي: كل عملية مالية أو تجارية تتم داخل ليبيا أو عبر حدودها، تهدف إلى تحويل أو تمويه أو استخدام الأموال المتحصلة من أنشطة غير مشروعة، بغرض إخفاء مصدرها الحقيقي ودمجها في الاقتصاد النظامي، بما يضيف عليها صفة قانونية ظاهرية.

رابعاً – تمويل الإرهاب:

هو: "كل فعل يقوم به شخص أو جهة بتقديم أو جمع أو تحويل الأموال أو الأصول بأي وسيلة كانت، مشروعة أم غير مشروعة، بقصد توظيفها كلياً أو جزئياً في تمويل عمل إرهابي، أو دعم منظمة إرهابية أو إرهابي بعينه، بصرف النظر عن مصدر هذه الأموال أو طبيعتها (الأمم المتحدة، 2015).

وإجرائياً يُعرف بأنه: كل عملية يتم من خلالها تقديم أو جمع أو تحويل للأموال إلى داخل ليبيا أو عبر حدودها الجغرافية بقصد استخدامها في دعم الأعمال أو الجماعات الإرهابية، سواء تم ذلك عبر القنوات المصرفية الرسمية أو شبكات الحوالات غير الرسمية أو أي وسيلة مالية أخرى، وهو ما جرمه القانون رقم (10) لسنة 2013 استجابة للمعايير الدولية المعتمدة.

خامساً – المعايير الدولية:

المعايير الدولية هي: "مجموعة من القواعد والضوابط والمبادئ المتفق عليها دولياً، والصادرة عن هيئات ومنظمات دولية مختصة، بهدف توحيد الأطر التشريعية والرقابية للدول في مجال مكافحة الجريمة المالية المنظمة، وضمان الشفافية والنزاهة في المنظومة المالية العالمية" (FAFT, 2023).

وإجرائياً هي: التوصيات والاشتراطات الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيما توصيات مجموعة العمل المالي (FAFT) الأربعون، وأحكام اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة، واتفاقية قمع تمويل الإرهاب، والتي تُشكل مجتمعة المرجعية الدولية التي يُقاس على أساسها مستوى توافق التشريعات الليبية والتزامها بمتطلبات الشفافية المالية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة فضالي وسعيد (2016) بعنوان: (دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسل الأموال - دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا) – ليبيا

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسل الأموال، ودراسة التطور التاريخي لعمليات غسل الأموال ومراحلها وأساليبها وطرقها، واستخدام الباحث المنهج الاستكشافي في وصف الظاهرة وتحليلها، وقام الباحث بطرح استبانة آراء على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتشكل من البنوك العاملة ببلدية اجدابيا وذلك لقياس آراءهم حول قدرة إجراءات الرقابة الداخلية على الحد من ظاهرة غسل الأموال في ليبيا وفقاً للمعايير والقواعد التي تم الاعتماد عليها في الدراسة والمثلة في التحقق من بيانات العملاء، حفظ السجلات والمستندات، التحقق من مصادر الأموال المودعة بالمصارف، وضوح الأدلة الإرشادية بالمصاريف، وتدريب العاملين بالمصارف، وأظهرت الدراسة أن الرقابة الداخلية للمصارف تؤدي دوراً مهماً في الحد من الظاهرة، وأوصت بضرورة تعزيز إجراءات الرقابة داخل المصارف الليبية.

2. دراسة عبود (2021) بعنوان: (دور الجهود الوطنية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال) – ليبيا

تناولت الدراسة تحليلاً للجهود المبذولة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال على المستوى الوطني في ليبيا، حيث هدفت إلى توضيح مفهوم وأسباب نشوء ظاهرة غسل الأموال والأساليب المستخدمة فيها وآثارها السلبية والمبادرات الدولية والإقليمية العربية والوطنية لمواجهتها وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن توفر البنية الأساسية التشريعية المتعلقة بمكافحة ظاهرة غسل الأموال يُعزز دور السلطات الليبية في مكافحة هذه الظاهرة وإنشاء وحدة المعلومات المالية ضمن الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي مما يعزز دوره في مكافحة عن طريق إنشاء وحدات فرعية للمعلومات في كل مصرف عامل في الدولة لمراقبة العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها ووضع ضوابط لسوق المال الليبي وقواعد تنظم عمليات التداول بين الوسيط وعميله لمنع عمليات غسل الأموال، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحديث التشريعات والقوانين وتطوير القوانين السارية وسد ثغراتها، لمواكبة التطور في أساليب غسل الأموال وفق المتطلبات الدولية وتقييم مدى الالتزام بتنفيذ القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة.

3. دراسة عقيلة (2023) بعنوان: (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريع الليبي المقارن – دراسة مقارنة الأطر والتشريعات الليبية والمصرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية) – ليبيا

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب مكافحة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعين الليبي والمصري كمقارنة من حيث السياسة الجنائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى اتساقها مع الجهود الدولية لمكافحة هذا النوع من الجرائم والتي تُعد من الجرائم الحديثة نسبياً وأصبحت تنال اهتماماً متزايداً من الدول لما لها من تأثير مباشر على الأمن الوطني والدولي الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى وضعها من ضمن أولوياته باعتباره جرائم ذات بعد دولي وتعد من ضمن الجرائم المنظمة واتصالها بالتنظيمات الإرهابية تمارسها عن طريق أساليب ووسائل وتقنيات حديثة يصعب تتبعها وتحديد أصولها وبات على عاتق الدول تطوير وسائل مكافحتها ومواجهتها بما يتلاءم وخطورة هذه الجرائم، وتوصلت الدراسة إلى أنه أصبح لزاماً على الجهات التشريعية ضرورة ملحة بأن تطوع قوانينها بالشكل الذي يحقق غايات القضاء على تلك الجرائم تفادياً لأثارها السلبية على كافة نواحي الحياة.

4. دراسة انيفة وأبو راوي (2025) بعنوان: (دور المصارف التجارية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في مدينة مصراته) – ليبيا

هدفت الدراسة إلى استشفاف دور المصارف التجارية الليبية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في الاقتصاد الليبي، حيث تم تطبيق الدراسة على عدد من المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته الليبية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة قدمت إلى (150) موظفاً في مصارف مصراته، وخلصت إلى أن المصارف التجارية تؤدي دوراً مهماً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومع ذلك، كانت فعالية استخدام البرامج المتقدمة وقواعد البيانات العالمية متوسطة، أوصت الدراسة بتحديث الإجراءات بشكل دوري، واعتماد أنظمة تكنولوجية متخصصة، وتدريب الموظفين بشكل متكرر ومتخصص.

المحور الأول – الأطر التشريعية الليبية وتطورها ومدى توافقها مع المعايير الدولية

أولاً – التشريعية الليبية ومراحل تأسيسها:

1. مرحلة التأسيس للقانون العام:

من خلال استقراء المسار التشريعي الليبي يتضح أن الاهتمام بمكافحة الجرائم المالية لم يكن وليد اللحظة، إنما تجذر في مراحل مبكرة من خلال منظومة تشريعية ارتكزت ابتداءً على مجابهة الجريمة المنظمة، لاسيما جرائم تهريب المخدرات والاتجار بها، إلى جانب التشريعات المنظمة لدخول الأجانب وإقامتهم، وهو ما شكّل قاعدة قانونية أولية التقت في جوهرها مع جملة من المتطلبات الدولية الرامية إلى الحد من ظاهرة غسل الأموال وما يرتبط بها من جرائم منظمة مثل جريمة تمويل الإرهاب (المؤسسة العربية للاستثمار، 2003).

2. مرحلة التأطير الرقابي المؤسسي (2002):

شهد عام 2002 منعطفاً رقابياً بارزاً، حينما أصدر مصرف ليبيا المركزي التعميم رقم (1) لسنة 2002، مستهدفاً به جميع المصارف التجارية والأهلية والمصرف الليبي الخارجي وشركات الصرافة والمؤسسات المالية، حيث حدد هذا التعميم تعريف تشغيلي دقيق لتشريعات غسل الأموال، وتحديد الجهات الملزمة بالامتثال، وإرساء ضوابط محكمة لفتح الحسابات المصرفية، كما تضمن حظراً صريحاً على الحسابات ذات الأسماء المستعارة، وأوجب على المؤسسات المالية إنشاء وحدات متخصصة بمكافحة غسل الأموال، تكون مرتبطة وظيفياً بوحدة المعلومات المالية في المصرف المركزي (سفر، 2003).

3. مرحلة التشريع المتخصص (2005-2008):

مثل صدور القانون رقم (2) لسنة 2005 نقلة نوعية في مسيرة التشريع الليبي، فكان أول إطار تشريعي متكامل ومتخصص في مجال مكافحة غسل الأموال، حيث أرسى تعريفات قانونية دقيقة للجرائم المالية، وأقر منظومة متكاملة من آليات الكشف والتحقيق والمتابعة، ونص صراحةً على إنشاء وحدة المعلومات المالية الليبية (FIU) بوصفها الجهة المركزية المنوط بها تلقي البلاغات وتحليلها وإحالتها إلى الجهات القضائية المختصة (دحومان، 2019).

وفي إطار تعزيز البنية التطبيقية لهذا القانون، صدر المرسوم رقم (300) لسنة 2008 متضمناً اللائحة التنفيذية التفصيلية، التي ضببطت الإجراءات العملية للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، وحددت التزامات توثيق هوية العملاء، وآليات رصد العمليات المالية المشبوهة، وإجراءات رفع التقارير إلى وحدة المعلومات المالية، مما أسهم في تعزيز منظومة الامتثال ورفع القدرة على الاستقصاء والوقاية (الحداد والرابطي، 2018).

4. مرحلة التكيف مع المتغيرات (2013-2018):

في سياق التحولات التي أعقبت ثورة فبراير 2011 والمستجدات الدولية المتسارعة، انتهجت ليبيا مساراً تشريعياً تكاملياً تجلّى في إصدار القانون رقم (10) لسنة 2013، الذي عمل على توسيع آليات الرقابة وتحديث الإطار القانوني بما يستوعب المعايير الدولية المستحدثة، ثم تلاه المنشور رقم (1) لسنة 2018 الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، الذي أضاف طبقة تفصيلية من الضوابط التطبيقية الملزمة للمصارف والمؤسسات المالية في مجال الرقابة الداخلية (التائب، 2022).

وهنا، يُمكن القول إن المنظومة التشريعية الليبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب انتقلت عبر مسار تطوري متدرج من نصوص قانونية عامة إلى تشريعات متخصصة ذات طابع فني ومؤسسي، أسست لقاعدة قانونية ورقابية تتقاطع في معظم مكوناتها مع المعايير الدولية، وإن ظلت التحديات الهيكلية والأمنية تُلقي بظلالها على مستوى التطبيق الفعلي.

ثانياً - قراءة تحليلية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

1. الإطار البنوي للقانون:

يحتل القانون رقم (2) لسنة 2005 المعدل بموجب القانون رقم (10) لسنة 2013 مكانة محورية في منظومة التشريع المالي الليبي، بوصفه الأداة التشريعية الرئيسة لمواءمة ليبيا مع التزاماتها الدولية في مجال الشفافية المالية ومكافحة الجريمة المنظمة، ويشتمل القانون على (44) مادة مصنفة في أبواب موضوعية تُغطي محاور التجريم والإجراءات والمؤسسات والعقوبات، والتعاون الدولي، مستهدفاً في جوهره تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأشكاله المختلفة، وتوسيع نطاق الخاضعين للرقابة ليشمل المؤسسات المالية والمهنة غير المالية على حد سواء، مع إنشاء وحدة مستقلة للمعلومات المالية (FIU) (عبود، 2021).

ويُمكن تصور هذا التطور التشريعي للتشريعات والقوانين الليبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1)

تطور الأطر التشريعية الليبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المرحلة	الإدارة التشريعية	الإسهام الجوهري
ما قبل 2002	قوانين الجريمة المنظمة	قاعدة قانونية عامة
2002	التعميم رقم (1)	أول إطار رقابي مصرفي متخصص
2005	القانون رقم (2)	التشريع المتكامل الأول وإنشاء FIU
2008	المرسوم رقم (300)	اللائحة التنفيذية التطبيقية
2013	القانون رقم (10)	تعديل وتوسيع نطاق الرقابة
2018	المنشور رقم (1)	ضوابط تفصيلية للامتثال المصرفي

2. التشريع التحليلي لمضامين القانون:

تتوزع المضامين الجوهرية للقانون على المحاور الآتية:

منظومة التجريم (المواد 2-7):

اعتمد القانون تعريفاً موسعاً لجريمة غسل الأموال يستوعب كل صور التحويل والنقل والإخفاء للأموال المتحصلة من جرائم، بقصد تمويه مصدرها أو تيسير الإفلات من العقوبة، مع التجريم الصريح للمحاولة والمشاركة والتحريض.

تجريم تمويل الإرهاب:

أضافت تعديلات 2013 نصوصاً صريحة تُجرّم جمع الأموال أو تقديمها بأي وسيلة كانت، متى كان القصد توظيفها في تمويل العمليات الإرهابية أو دعم الجماعات المتطرفة.

الهيكل المؤسسي الرقابي (المواد 8-15):

رسخ القانون إنشاء وحدة المعلومات المالية (FIU) كجهاز مستقل يتبع مصرف ليبيا المركزي، وأناط بها مهام الاستخبارات المالية والتنسيق مع الجهات المختصة.

منظومة الالتزامات الوقائية (المواد 16-22):

فرض القانون على المصارف ومؤسسات التمويل تطبيق مبدأ (اعرف عميلك - KYC) والتحقق الموثق من هويات العملاء ومصادر أموالهم، والإخطار الفوري عن أي عملية مالية تكتنفها شبهة.

منظومة الجزاءات (المواد 23-32):

أقر القانون عقوبات متدرجة تشمل السجن من (3 إلى 10) سنوات، وغرامات مالية مضاعفة لقيمة الأموال موضع الجريمة، ومصادرة الأصول والعائدات، فضلاً عن عقوبات إدارية تصل إلى تعليق نشاط المؤسسات المخالفة أو إغلاقها.

آليات التعاون الدولي (المواد 33-38):

تضمن القانون نصوصاً صريحة تُجيز المساعدة القانونية المتبادلة، وتيسر إجراءات تسليم المطلوبين وفقاً للاتفاقيات الدولية النافذة.

أحكام ختامية – المواد الأخيرة من القانون:

نصت المواد الأخيرة من قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب على منح اللوائح التنفيذية دوراً في تفسير وتوضيح تفاصيل التطبيق، وإلغاء كل نص يتعارض مع القانون (قانون رقم 2 لسنة 2005).

وعلى صعيد البنية التشريعية، تتجلى نقاط قوة القانون في شموليته لمختلف صور غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وامتثاله لاتفاقية (باليرمو) واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب والاتفاقية العربية، وانسجامه مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) في توسيع نطاق الرقابة ليشمل المهن غير المالية، غير أن ثمة قصوراً تشريعياً يتمثل في محدودية التعريفات في استيعاب المستجدات كالعملات الرقمية والتحويلات الإلكترونية، وغياب التفصيل الكافي للجزاءات الإدارية المقررة على المؤسسات غير المالية.

على صعيد التطبيق العملي، يُلاحظ تفاوت واضح بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الميداني، حيث يتجلى ذلك في عدة مؤشرات، أبرزها إن وحدة المعلومات المالية (FIU) رغم إنشائها تعاني من إشكاليات هيكلية تتصل بضعف الكوادر البشرية المتخصصة وشح الأدوات التقنية الحديثة، كما يظل دور مصرف ليبيا المركزي الإشرافي مُقيداً بفعل الانقسام السياسي وتشتت السلطة، بالإضافة إلى بقاء تطبيق مبدأ (KYC) دون المستوى المأمول، نظراً لهيمنة الاقتصاد النقدي وضعف الثقافة المصرفية السائدة، ويُضاف إلى ذلك غياب منظومة تنسيق فعالة بين الأجهزة الأمنية والمصرفية والقضائية، مما يُعطل مسار

الملاحقة القضائية في كثير من القضايا، وهو ما أسهم في إضعاف الاعتراف الدولي بفاعلية المنظومة المالية الليبية (تقرير صندوق النقد الدولي، 2023).

خلاصة القول، إن ليبيا تمتلك منظومة تشريعية متطورة نسبياً، تتوافق في هيكلها العام مع المعايير الدولية المعتمدة، إلا أن الفجوة البنيوية بين جودة التشريع وقصور التطبيق تُشكل الإشكالية المحورية التي تحول دون تحويل هذا الإطار القانوني إلى منظومة ردع فعلية وفاعلة في مواجهة الجريمة المالية المنظمة.

ثانياً - مدى توافق الأطر التشريعية الليبية مع المعايير الدولية

1. مستوى التوافق التشريعي مع توصيات مجموعة العمل المالي:

يكشف التحليل المقارن للمنظومة التشريعية الليبية مع معايير مجموعة العمل المالي (FATF) عن مستوى توافق نسبي معتبر على صعيد النصوص القانونية، يمكن إجماله في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

يوضح مستوى توافق الأطر التشريعية الليبية مع معايير مجموعة (FATF)

المجال	موقف القانون الليبي	التوصية المقابلة
تقييم المخاطر	تعمل وحدة المعلومات المالية على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب	توصية رقم (1)
التعاون الدولي	تُجيز تبادل المعلومات والتعاون القضائي مع الدول الأخرى	توصية رقم (40)
تجريم غسل الأموال	يُجرّم غسل الأموال لكافة الجرائم المرتبطة	توصية رقم (3)
تمويل الإرهاب	يشمل تمويل الإرهاب منذ تعديلات 2013	توصية رقم (5)
إجراءات المؤسسات المالية	تفرض النصوص التحقق من العملاء والإبلاغ عن العمليات المشبوهة	توصية رقم (10) - (22)
الإبلاغ عن العمليات المشبوهة	إلزام كافة المؤسسات المالية بالإبلاغ الفوري	توصية رقم (20)
المهنة غير المالية	يشمل قطاعي العقارات والمحاماة	توصية رقم (22)
الرقابة والإشراف	إشراف مصرف ليبيا المركزي وتحليل وحدة المعلومات المالية	توصية رقم (27)
العقوبات	تشمل السجن والغرامة والمصادرة وإلغاء الترخيص	توصية رقم (35)
التدريب ورفع الوعي	يُشير عموماً إلى برامج التدريب	توصية رقم (38)

يتبين من المقارنة السابقة أن التشريعات الليبية تحقق توافقاً نسبياً مقبولاً مع المعايير الدولية وتوصيات (FATF) على المستوى التشريعي، لاسيما فيما يخص تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنظومة العقوبات، غير أن الفجوة الجوهرية تتمركز في مستوى التطبيق العملي، الذي يتعثر بفعل ثلاثة عوامل بنيوية متشابكة، وهي: ضعف الموارد المؤسسية، ومحدودية برامج التدريب المتخصص، وقصور آليات التنسيق بين الجهات المعنية.

إضافة إلى ما سبق، فإنه من الجدير بالملاحظة أن التشريع الليبي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يُعد من الناحية القانونية إطاراً متطوراً نسبياً، سواء من حيث شمولية النصوص أو اتساقها مع المعايير الدولية، غير أن فعاليته العملية ما تزال تواجه تحديات جوهرية ترتبط بالبيئة المؤسسية والسياسية والاقتصادية التي تعمل في ظلها أجهزة الرقابة والتنفيذ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الالتزام التشريعي على المستوى النظري وبين التطبيق الفعلي على أرض الواقع، بما يحد من كفاءة المنظومة في التصدي لجرائم غسل الأموال والجريمة المالية المنظمة (هيئة الرقابة الإدارية، 2019).

ثالثاً - دور وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية في تطبيق التشريعات الليبية

1. وحدة المعلومات المالية (FIU):

تأسست وحدة المعلومات المالية الليبية بموجب القانون رقم (2) لسنة 2005، لتؤدي دور القلب التحليلي في منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق ما تقوم بإقراره التشريعات الليبية بما يجعلها أكثر توافقاً مع معايير وتوصيات (FATF) وتتوزع مهامها على المحاور الآتية:

- **الاستخبار المالي:** تلقي البلاغات من المؤسسات المالية والمهنة غير المالية عن العمليات المشبوهة، وتحري المعلومات المتعلقة بالمعاملات عالية القيمة.
- **التحليل المالي:** تقييم المعاملات المالية وفق منهجية تحليلية منظمة لرصد الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- **الإحالة القضائية:** رفع القضايا ذات الصلة إلى النيابة العامة والجهات القضائية المختصة.
- **التنسيق المؤسسي:** التعاون مع مصرف ليبيا المركزي والجهات الرقابية محلياً، ومع وحدات المعلومات المالية في الدول الأخرى دولياً وفق الاتفاقيات النافذة.
- **بناء القدرات:** تقديم برامج تدريبية وإصدار دلائل إرشادية للمؤسسات المالية لتعزيز الامتثال (بالحاج، 2022).

2. الجهات الرقابية:

تتوزع الجهات الرقابية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا ضمن إطار مؤسسي يقوم على مستويين رقابيين متكاملين، هما الرقابة المالية والرقابة الإدارية، حيث تتقاطع اختصاصاتهما في تعزيز الشفافية المالية وضمان الامتثال للتشريعات النافذة.

▪ الرقابة المالية:

يُعد مصرف ليبيا المركزي الجهة الرئيسية المشرفة على الرقابة المالية، من خلال متابعته لأعمال المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافه، ومراقبته لحركة الأموال والعمليات المصرفية، إضافة إلى تحليل البيانات المالية والتأكد من مدى التزام المؤسسات بتطبيق التشريعات والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يضطلع المصرف المركزي بدور محوري في فرض قواعد الامتثال المصرفي، وتطبيق مبدأ اعرف عميلك (KYC) ومتابعة البلاغات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة، بما يساهم في حماية القطاع المالي من مخاطر الاستغلال في الأنشطة غير المشروعة.

■ الرقابة الإدارية:

تمارس هيئة الرقابة الإدارية دوراً رقابياً مكماً من خلال متابعة مدى التزام المؤسسات العامة والجهات الإدارية بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المالي والإداري، والكشف عن أوجه القصور أو التجاوزات المالية والإدارية التي قد ترتبط بجرائم الفساد أو غسل الأموال، كما تعمل الهيئة على تقييم الأداء الإداري والمالي للمؤسسات الحكومية، ورصد المخالفات التي من شأنها الإضرار بمبادئ النزاهة والشفافية (بالحاج، 2022).

مجالات التكامل بين الجهات الرقابية:

تتداخل اختصاصات الرقابة المالية والإدارية ضمن مجموعة من المحاور المشتركة، من أبرزها:

1. مراجعة وتحليل البيانات المالية والتأكد من سلامتها وشفافيتها.
2. التحقق من مدى التزام المؤسسات بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المالي والمصرفي.
3. متابعة مؤشرات العمليات المشبوهة والتجاوزات المالية.
4. التنسيق مع الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية الأخرى لتبادل المعلومات وتعزيز فعالية الإجراءات الرقابية.
5. ويعكس هذا التكامل توجهاً نحو بناء منظومة رقابية متعددة المستويات تستهدف الحد من الجرائم المالية وتعزيز حماية الاقتصاد الوطني (فضالي وسعيد، 2016).

وهنا، يتضح أن وحدة المعلومات المالية والجهات الرقابية المالية والإدارية تُشكل منظومة مؤسسية متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع المعايير الدولية، حيث تقوم على الرقابة المصرفية والتحليل المالي والتنسيق الأمني والقضائي، إلا أن فاعلية هذه المنظومة تظل مرهونة بتطوير آليات التطبيق، وتعزيز الكفاءات الفنية، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات المختصة، وتوسيع نطاق الرقابة بما يتوافق مع المعايير الدولية الحديثة.

المحور الثاني – آليات التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا

أولاً - آليات التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات:

تُعد جرائم غسل الأموال من الجرائم العابرة للحدود المرتبطة بالجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يجعل مواجهتها تتطلب تعاوناً دولياً قائماً على تبادل المعلومات والخبرات والتنسيق القانوني والأمني والمالي، وتبرز أهمية هذا التعاون بالنسبة لليبيا بحكم موقعها الجغرافي واتساع حدودها، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية، ما يجعلها عرضة لتدفقات الأموال غير المشروعة وأنشطة التهريب والاقتصاد الموازي.

1. التعاون القانوني:

يُشكل التعاون القانوني أحد أهم آليات مكافحة غسل الأموال، حيث يهدف إلى توحيد الجهود التشريعية بين الدول من خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بما يسمح بتبادل المعلومات والمساعدة القضائية وتسليم المطلوبين.

وثُعد اتفاقية باليرمو (2000) واتفاقية فيينا (1988) من أبرز الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، حيث أسهمت في تجريم غسل الأموال وتنظيم التعاون القضائي بين الدول، كما ساهمت الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعزيز التنسيق التشريعي العربي وتبادل المعلومات القانونية (الشريف، 2022).

2. التعاون الأمني:

يقوم التعاون الأمني على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ووحدات المعلومات المالية لتتبع الأموال المشبوهة والشبكات الإجرامية.

ويؤدي الإنترنت ومجموعة إجمونت دوراً مهماً في دعم هذا التعاون من خلال توفير قواعد بيانات وتبادل المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية المشبوهة (FATF, 2012).

وفي ليبيا، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني بسبب انتشار جرائم التهريب والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالانقسام السياسي وضعف التنسيق المؤسسي (عبد الله، 2021).

3. التعاون القضائي:

يُمثل التعاون القضائي أداة أساسية لملاحقة جرائم غسل الأموال عبر الحدود، من خلال تبادل الأدلة، وتنفيذ الإنابات القضائية، وتسليم المطلوبين، وتجميد الأموال غير المشروعة (منصور، 2020).

وقد انضمت ليبيا إلى عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية باليرمو واتفاقية مكافحة الفساد، كما أنشأت وحدة المعلومات المالية ومكاتب للتعاون الدولي، إلا أن فعالية هذه الجهود ما تزال محدودة بسبب ضعف المؤسسات والانقسام المؤسسي (خليفة، 2018).

4. التعاون المالي والرقابي:

يُركز التعاون المالي والرقابي على تعزيز الشفافية المالية وتبادل المعلومات بين الجهات الرقابية والمصرفية، من خلال دور المصارف المركزية ووحدات المعلومات المالية في فرض قواعد الامتثال ومتابعة العمليات المشبوهة.

وقد أنشأت ليبيا وحدة المعلومات المالية التابعة لمصرف ليبيا المركزي، وأصدرت تعليمات لتعزيز أنظمة الامتثال والتدقيق الداخلي، إلا أن ضعف البنية التقنية وقلة الكوادر المتخصصة ما تزال تحد من فعالية هذه الجهود (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

5. التعاون في مجال التدريب والتقنية:

يُعد التدريب والتطوير التقني من العناصر المهمة في مكافحة غسل الأموال، نظراً للتطور المستمر في أساليب الجريمة المالية، ولهذا تعمل منظمات دولية مثل (FATF) وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تقديم برامج تدريبية ودعم تقني للدول (علي، 2020).

وفي ليبيا، تم تنفيذ برامج تدريبية لتأهيل المحللين الماليين والقضاة وتطوير أنظمة الامتثال الإلكتروني، إلا أن هذه الجهود ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم المؤسسي والتقني (عبود، 2021).

ثانياً - دور المنظمات والمؤسسات الدولية في دعم الجهود الليبية

ساهمت عدة منظمات دولية في دعم ليبيا بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تقديم الدعم الفني وتدريب الكوادر وتطوير القدرات المؤسسية.

1. ساهم الاتحاد الأوروبي في تدريب الكوادر العاملة في مجالات الحدود والجمارك.
2. قدمت مجموعة (MENAFATF) الدعم الفني لتطوير التشريعات والأنظمة الرقابية.
3. عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة.
4. ساهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تطوير البنية المالية والرقابية (الفقيه، 2021: 109).

وتظهر هذه الجهود أن ليبيا استفادت من دعم دولي متنوع، غير أن تعزيز فعالية هذا الدعم يتطلب تطوير التشريعات الوطنية، وتحسين التنسيق المؤسسي، وضمان استمرارية برامج التدريب والتطوير التقني بما يعزز كفاءة المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً - التعاون الدولي وتعزيز القدرة الرقابية والمالية في ليبيا

إن تطوير القدرات الرقابية والمالية في ليبيا من أبرز التحديات التي واجهت الدولة، لاسيما منذ عام 2011، في ظل ما شهدته البلاد من اضطرابات سياسية وأمنية وانعكاسات اقتصادية أثرت بصورة مباشرة على كفاءة المؤسسات المالية والرقابية، وهو ما أدى إلى تزايد الحاجة إلى التعاون الدولي باعتباره آلية داعمة لتطوير البنية المؤسسية وتعزيز القدرة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (زكري، 2022).

وفي هذا السياق، أدركت الدولة الليبية أهمية الانخراط في المنظومة الدولية لمكافحة الجرائم المالية، خاصة بالنظر إلى موقعها الجغرافي وانفتاحها على التدفقات التجارية والمالية الإقليمية والدولية، الأمر الذي استوجب موازنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وهو ما تجسد في إصدار القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، ثم تعديله بالقانون رقم (10) لسنة 2013، بما ينسجم مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والاتفاقيات الدولية ذات الصلة (الشاعري، 2019).

وقد انعكس التعاون الدولي على تطوير المنظومة الرقابية والمالية في ليبيا من خلال عدة مخرجات رئيسية، تمثلت فيما يلي:

1. إنشاء وحدة المعلومات المالية الليبية باعتبارها الجهة المختصة بتلقي البلاغات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة وتحليلها ومتابعتها.

2. الاستفادة من الخبرات الفنية التي قدمتها المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في مجالات التحليل المالي وتعزيز آليات التعامل مع البلاغات المالية المشبوهة.

3. تطوير القدرات البشرية للعاملين في المصارف والأجهزة الرقابية عبر المشاركة في برامج تدريبية إقليمية ودولية ركزت على تطبيق سياسات اعرف عميلك (KYC)، وإجراءات العناية الواجبة، والرقابة على المؤسسات المالية وغير المصرفية.

4. تعزيز نظم الامتثال والرقابة الداخلية والحد من الثغرات التي يمكن استغلالها في تمرير الأموال غير المشروعة (علي، 2020).

وعلى المستوى المالي، ساهم التعاون الدولي في تحسين صورة النظام المصرفي الليبي أمام المؤسسات المالية الدولية، خاصة بعد تراجع الثقة الدولية نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية، حيث ساعدت برامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي المدعومة دولياً في تخفيف المخاطر المرتبطة بالقطاع المالي الليبي، وهو ما انعكس إيجاباً على تعزيز الثقة في المعاملات الخارجية ودعم الاستقرار المالي، رغم استمرار عدد من التحديات المرتبطة بالانقسام المؤسسي وضعف البنية التنظيمية، الأمر الذي يجعل من توحيد المؤسسات الرقابية وتعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية ضرورة أساسية لضمان فعالية هذه الجهود (زكري، 2022).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التعاون الدولي لعب دوراً مهماً في دعم القدرات الرقابية والمالية الليبية عبر تطوير التشريعات، وتعزيز الأداء المؤسسي، وتوفير التدريب والخبرات الفنية والتقنية، غير أن استدامة هذه النتائج تظل مرهونة بقدرة الدولة الليبية على تفعيل التشريعات بصورة عملية، وتوحيد مؤسساتها المالية والرقابية، وتحويل الدعم الدولي إلى خبرة وطنية مستقرة تُسهم في حماية النظام المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

المحور الثالث – تحديات تطبيق التشريعات على الصعيد الوطني

تواجه ليبيا جملة من التحديات الاقتصادية والأمنية التي انعكست بصورة مباشرة على كفاءة المؤسسات المالية والرقابية، وأثرت على قدرة الدولة في تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية، فالأزمات الاقتصادية المتلاحقة، إلى جانب حالة الانقسام السياسي وضعف الاستقرار الأمني، ساهمت في زيادة الأنشطة غير المشروعة، وتعقيد الرقابة على التدفقات المالية، والحد من قدرة الجهات المختصة على تتبع العمليات المشبوهة.

أولاً - التحديات الاقتصادية

تُعد التحديات الاقتصادية من أبرز العوامل المؤثرة على فاعلية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا، حيث أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى إضعاف الأداء المؤسسي والرقابي، وتقليص قدرة الدولة على تطوير بنيتها المالية والتقنية، كما ساهمت هشاشة الاقتصاد الوطني في توسع الاقتصاد غير الرسمي وارتفاع مخاطر استغلال القطاع المالي في الأنشطة غير المشروعة، ومن أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا ما يلي:

1. النزاع السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي:

يُشكل الانقسام السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة في تعطيل الأداء الاقتصادي العام، حيث أدى إلى ازدواجية في المؤسسات المالية وتعدد مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي، الأمر الذي انعكس سلباً على وحدة السياسات النقدية والمالية. هذا التباين المؤسسي أضعف قدرة الدولة على تنفيذ سياسات رقابية موحدة، كما أدى إلى تراجع فاعلية التنسيق بين الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال، مما خلق بيئة غير مستقرة تسهل فيها الأنشطة المالية غير النظامية (بشكل غير مباشر عبر ضعف الحوكمة الاقتصادية).

2. تراجع الإيرادات النفطية وتقلب أسعار النفط:

يعتمد الاقتصاد الليبي بصورة شبه كلية على العائدات النفطية، وهو ما يجعله شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية والإنتاج المحلي، حيث إن أي انخفاض في أسعار النفط أو اضطراب في الإنتاج يؤدي إلى تقليص الموارد العامة، بما في ذلك التمويل المخصص للجهات الرقابية والمالية، هذا النقص المالي ينعكس على محدودية تحديث الأنظمة التقنية الخاصة برصد العمليات المشبوهة، ويضعف قدرة المؤسسات على تطوير أدوات تحليل المخاطر المالية (زكري، 2022: 213).

3. ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد على الربيع النفطي:

إن اعتماد الاقتصاد الليبي المفرط على النفط هو أحد أبرز أوجه الهشاشة الهيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث يحد من تطور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والخدمات، هذا الوضع يؤدي إلى انكماش القاعدة الاقتصادية الرسمية، مقابل توسع الاقتصاد غير الرسمي الذي يُعد بيئة خصبة لعمليات غسل الأموال، كما أن محدودية التنوع تُقلل من قدرة الدولة على ضبط التدفقات المالية خارج القطاع النفطي.

4. التضخم وتدهور قيمة العملة المحلية ونقص السيولة:

أدى تراجع قيمة الدينار الليبي وارتفاع معدلات التضخم إلى اضطراب في النظام النقدي، ما انعكس في زيادة التعاملات النقدية المباشرة (Cash Economy) هذا النمط من الاقتصاد يصعب معه تتبع حركة الأموال والتحقق من مصادرها، كما يضعف فعالية قواعد الامتثال المصرفي، إضافة إلى ذلك فإن أزمة السيولة النقدية دفعت بعض الأنشطة الاقتصادية إلى الاعتماد على قنوات غير رسمية للتحويل والتبادل المالي، وهو ما يُعزز مخاطر غسل الأموال ويقلل من شفافية النظام المالي.

5. اتساع الاقتصاد الموازي وعمليات التهريب:

يمثل الاقتصاد الموازي في ليبيا أحد أخطر التحديات الاقتصادية، إذ يرتبط بأنشطة تهريب الوقود والسلع المدعومة والمواد الأساسية، إضافة إلى شبكات الاتجار غير المشروع، حيث إن هذه الأنشطة لا تقتصر على كونها مخالفة قانونياً، بل تُعد أيضاً مصدراً رئيساً لتوليد أموال غير مشروعة يتم إدخالها لاحقاً إلى النظام المالي عبر عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما أن ضعف الرقابة الحدودية والاقتصادية يُعزز استمرارية هذه الأنشطة ويجعل مكافحتها أكثر تعقيداً (عمر، 2025).

ويتضح مما سبق أن التحديات الاقتصادية في ليبيا لا تقتصر على الجوانب المالية فقط، بل تمتد لتؤثر بصورة مباشرة على كفاءة المؤسسات الرقابية وقدرتها على تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب، مما يستوجب تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والرقابية بالتوازي مع دعم الاستقرار السياسي والمؤسسي.

ثانياً – التحديات الأمنية

تُعد التحديات الأمنية من أبرز العوامل التي تعيق فاعلية جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا، حيث شهدت البلاد خلال السنوات الأخيرة حالة من الانفلات الأمني والانقسام المؤسسي انعكست بصورة مباشرة على قدرة الدولة في فرض الرقابة المالية وإنفاذ التشريعات ذات الصلة، كما أدى انتشار الجماعات المسلحة وضعف السيطرة على الحدود إلى خلق بيئة مواتية لنمو الأنشطة غير المشروعة وتوسع الاقتصاد الإجرامي.

1. هشاشة المنظومة الأمنية وتفكك المؤسسات:

أدى ضعف المنظومة الأمنية والانقسام المؤسسي إلى إضعاف قدرة الدولة على تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث نتج عن تعدد الأجهزة الأمنية وتبعيتها لسلطات متنافسة ضعف التنسيق وظهور ثغرات تستغلها شبكات الجريمة المنظمة.

كما تُعاني الأجهزة الأمنية من نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الجرائم المالية وآليات تتبع التدفقات النقدية المشبوهة، إضافة إلى انتشار بعض مظاهر الفساد داخل المؤسسات، الأمر الذي يحد من فاعلية إنفاذ القانون ويُضعف قدرة الدولة على تحويل النصوص القانونية إلى إجراءات عملية فعالة (حموم، 2019).

2. ضعف السيطرة على الحدود والمنافذ:

ساهم اتساع الحدود البرية وضعف الرقابة على المنافذ في تنامي أنشطة التهريب والتدفقات المالية غير المشروعة، خاصة في ظل غياب الرقابة الفعلية على بعض المعابر الحدودية. وقد أدى ذلك إلى توسع شبكات تهريب الوقود والبشر والمخدرات، واستخدام هذه الأنشطة كغطاء لغسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية.

بالإضافة إلى أن ضعف التنسيق الأمني مع دول الجوار زاد من صعوبة تتبع هذه الشبكات، مما جعل ليبيا إحدى النقاط الرئيسية لعبور الأموال غير المشروعة على المستوى الإقليمي (الحضيري والعريبي، 2023).

3. انتشار السلاح والجماعات المسلحة:

يُعد انتشار السلاح خارج إطار الدولة من أخطر التحديات الأمنية، إذ ساهم في بروز جماعات مسلحة تسيطر على بعض الموانئ والمعابر والمناطق الحيوية، الأمر الذي مكّنها من إدارة أنشطة اقتصادية غير مشروعة قائمة على التهريب والابتزاز والاتجار غير القانوني.

وقد أدى التداخل بين المال والسلاح إلى ظهور اقتصاد موازي يعتمد على حماية الأنشطة غير المشروعة بالقوة المسلحة، وهو ما يُضعف سلطة الدولة ويُعطل تنفيذ التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فرحاتي وسليمان، 2016).

4. الإرهاب واضطرابات الأمن:

أسهمت التنظيمات الإرهابية وحالة الاضطراب الأمني في توسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي والأنشطة المالية غير المشروعة، من خلال استغلال التهريب وفرض الإتاوات والتحكم في بعض الأنشطة التجارية، بما يولد تدفقات مالية خارج نطاق الرقابة الرسمية.

كما أن استمرار الاضطرابات الأمنية يحد من قدرة المؤسسات المالية والرقابية على مراقبة التحويلات المشبوهة، ويؤثر سلباً على مستوى التعاون الدولي والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (حموم، 2019).

5. نقص القدرات الاستخباراتية والفنية:

تعاني الأجهزة الأمنية والرقابية في ليبيا من ضعف الإمكانيات الفنية والاستخباراتية، إلى جانب محدودية استخدام الأنظمة التقنية الحديثة في تتبع وتحليل العمليات المالية المشبوهة، مما يضعف قدرتها على جمع المعلومات وتقديم الأدلة اللازمة للسلطات القضائية.

كما ساهمت التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية في زيادة هشاشة المؤسسات الأمنية، الأمر الذي حد من قدرة ليبيا على الانخراط بصورة فعالة في برامج التعاون الدولي وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية (فرحاتي وسليماني، 2016).

6. انتشار الفساد:

يشكل الفساد الإداري والمؤسسي أحد أبرز التحديات التي تواجه منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا، حيث أدى انتشار الفساد داخل بعض المؤسسات الأمنية والرقابية والمالية إلى خلق بيئة تسمح بتمرير الأموال غير المشروعة واستغلال الثغرات القانونية والإدارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشرات النزاهة والشفافية، إذ أظهرت تقارير منظمة الشفافية الدولية انخفاض ترتيب ليبيا في مؤشرات مكافحة الفساد، الأمر الذي يؤثر بصورة مباشرة على كفاءة المؤسسات الرقابية وقدرتها على مواجهة الجرائم المالية المنظمة (حموم، 2019).

ومن خلال ما سبق، يتضح أن التحديات الأمنية في ليبيا لا تقتصر على الجوانب العسكرية أو الأمنية التقليدية، إنما تمتد لتؤثر بصورة مباشرة على فاعلية التشريعات والمؤسسات الرقابية والمالية، مما يجعل تعزيز الاستقرار الأمني وإعادة بناء المؤسسات شرطاً أساسياً لنجاح جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً – الاستراتيجيات والحلول لمعالجة التحديات الاقتصادية والأمنية

أصبحت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ليبيا ترتبط بقدرة الدولة على معالجة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تُهيئ بيئة ملائمة لانتشار الأنشطة غير المشروعة، وهو ما أكد عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقريره لعام 2024 من أهمية تبني مقاربة شاملة تقوم على الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الأمني، وتطوير المؤسسات الرقابية والقانونية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

1. الإصلاحات الاقتصادية:

- تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بما يحد من الاعتماد المفرط على الربيع النفطي ويقلل من استغلال الاختلالات الاقتصادية في عمليات غسل الأموال.
- تطوير آليات رقابية فعالة لمتابعة تداول الوقود والسلع الأساسية، للحد من عمليات التهريب التي تُعد أحد أبرز مصادر الأموال غير المشروعة.
- تقديم حوافز ضريبية وإجرائية للمؤسسات والشركات للاندماج في الاقتصاد الرسمي، بما يساهم في تقليل المعاملات النقدية غير المسجلة وتعزيز الشفافية المالية (دحومان، 2019).

2. الحلول الأمنية:

- إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية وتوحيدها بما يضمن وجود جهاز أمني موحد قادر على تنفيذ استراتيجيات الرقابة والمتابعة بصورة أكثر كفاءة.
- تعزيز الرقابة على الحدود والمنافذ عبر تطوير القدرات الميدانية والتقنية في الموانئ والمطارات والمعايير الحدودية للحد من التهريب وتدفقات الأموال غير المشروعة.
- الحد من نفوذ الجماعات المسلحة من خلال تنفيذ برامج دمج وإعادة تأهيل ضمن مؤسسات الدولة الرسمية، بما يقلل من سيطرتها على الموارد والأنشطة الاقتصادية غير القانونية.
- تطوير وحدات مكافحة الجرائم المالية عبر تزويدها بالتقنيات الحديثة والخبرات اللازمة لتحليل وتتبع التحويلات المالية المشبوهة وربطها بالأجهزة القضائية والرقابية.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تطبيق نظم رقابية ومساءلة فعالة داخل المؤسسات الحكومية والمالية لضمان عدم استغلال الثغرات القانونية والإدارية في تمرير الأموال غير المشروعة (GI-TOC, 2023).

3. الإصلاحات المؤسسية والقانونية:

- تطوير التشريعات الوطنية بحيث تُواكب الأساليب الحديثة في مكافحة غسل الأموال الحديثة وتوحيد العقوبات والجزاءات المرتبطة بها.
- تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية خاصة وحدات المعلومات المالية والأجهزة الرقابية، لضمان أدائها بعيداً عن الضغوط السياسية أو الإدارية.
- تحسين آليات التحقيق المالي والقضائي من خلال ربط التحقيقات المالية مباشرة بالجهات القضائية المختصة لتسريع إجراءات المتابعة والملاحقة القانونية.
- تأهيل الكوادر المتخصصة عن طريق تدريب العاملين في المؤسسات المالية والقضائية على تقنيات التحليل المالي واكتشاف الجرائم المالية المعقدة (السود، 2025).

مما سبق، يتضح أن نجاح ليبيا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب استراتيجية متكاملة تجمع بين الإصلاح الاقتصادي، والاستقرار الأمني، والتطوير المؤسسي والقانوني، بالإضافة إلى ضرورة تحديث القوانين والتشريعات الليبية ودعم استقلالية الأجهزة الرقابية.

المحور الرابع – مقارنة تقييمية واستشرافية

أولاً - التقييم الراهن (قراءة في الواقع)

1. مؤشرات الأداء التشريعي:

من خلال التحليل الموضوعي للمنظومة التشريعية الليبية نجد ثنائية متناقضة بين جودة البناء القانوني وإشكاليات التطبيق الميداني، حيث إن ليبيا اليوم تمتلك منظومة قانونية تتوافق في هيكلها العام مع المعايير الدولية، وتتجلى أبرز مكتسباتها في، الآتي:

- وجود إطار تشريعي شامل يُجرم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأشكاله المختلفة.
- امتثال القانون الليبي لاتفاقية باليرمو والاتفاقية العربية وتوصيات (FATF).
- إنشاء وحدة المعلومات المالية (FIU) بوصفها ركيزة مؤسسية محورية.
- شمول المهن غير المالية ضمن نطاق الرقابة.
- وجود منظومة عقوبات متدرجة وراعدة (عقيلة، 2023).

في المقابل، تعتري المنظومة جملة من الإشكاليات البنوية التي تُقيد فاعليتها الميدانية، وهو ما يُمكن إيضاحه في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

الإشكاليات البنوية في الأداء التشريعي الليبي

الأثر على المنظومة	المظهر التطبيقي	مجال الخلل
قصور في التحليل المالي	ضعف الكوادر البشرية وشح الأدوات التقنية في وحدة FIU	الكفاءة المؤسسية
صعوبة تتبع التدفقات المالية غير الرسمية	هيمنة الاقتصاد النقدي وضعف الشمول المالي	البنية الاقتصادية
تعطل مسار الملاحقة القضائية	غياب منظومة تنسيق فعالة بين الأجهزة الأمنية والمصرفية والقضائية	التنسيق المؤسسي
إضعاف الدور الإشرافي لمصرف ليبيا المركزي	الانقسام السياسي وتشتت السلطة	الاستقرار السياسي
فجوات تشريعية أمام أساليب غسل الأموال الحديثة	غياب أحكام تنظيمية للعملات الرقمية والحوالات غير الرسمية	مواكبة المستجدات

ومن زاوية أخرى، لا بد من الإشارة إلى أن الفجوة القائمة بين جودة التشريع وضعف التطبيق هي الإشكالية المحورية التي تتمحور حولها أغلب تقييمات المنظومة الليبية، وقد رصدت تقارير دولية معتمدة هذه الفجوة بوضوح، وذلك كما يلي:

- أشار تقرير صندوق النقد الدولي (2023) إلى أن ليبيا تمتلك إطاراً تشريعياً نسبياً متقدماً، إلا أن محدودية التطبيق الفعلي جعلتها تواجه صعوبات جدية في الحصول على الاعتراف الدولي بفاعلية منظومتها المالية.

- أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023) أن تأثير الانقسام السياسي يُمثل المتغير الأكثر تأثيراً على وحدة التطبيق وفاعليته.

ثانياً - سيناريوهات المستقبل

1. السيناريو الأول - الإصلاح التدريجي المؤسسي:

يقوم هذا السيناريو في إطار واقعي مشروط بالاستقرار السياسي، حيث يركز على مسار إصلاحي تدريجي يستند إلى عدة نقاط، وهي:

- تعزيز القدرات البشرية والتقنية لوحدة المعلومات المالية.
- تطوير منظومة التنسيق بين الأجهزة المعنية.
- تحديث التشريعات لاستيعاب المستجدات الرقمية والمالية.
- الاستفادة من برامج المساعدة التقنية الدولية.

2. السيناريو الثاني - الإصلاح الشامل المتسارع:

يُمثل هذا السيناريو إطاراً مثالياً مرتبطاً بالتسوية السياسية، حيث يفترض تحقق تسوية سياسية شاملة تُفضي إلى، ما يلي:

- إعادة هيكلة المنظومة الرقابية بالكامل.
- توحيد مرجعية مصرف ليبيا المركزي.
- إطلاق استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة غسل الأموال.
- الاندماج الكامل في المنظومة الدولية لمكافحة الجريمة المالية.

3. السيناريو الثالث - الجمود والتراجع:

يُمكن أن نطلق عليه سيناريو المخاطر، حيث أنه قائم على افتراض استمرار الانقسام، وهو ما يُمثل المسار السلبي الذي قد تنزلق إليه المنظومة في حال:

- استمرار الانقسام السياسي وتشتت السلطة.
- تراجع الاهتمام الدولي بدعم الإصلاح المؤسسي.
- توسع الاقتصاد غير الرسمي وشبكات الجريمة المنظمة (زكري، 2022).

نتائج البحث

مما تقدم في هذا البحث، يُمكن القول إن المنظومة التشريعية الليبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقف عند مفترق طرق مصيري فهي تمتلك من الناحية النظرية إطاراً قانونياً متوافقاً مع المعايير الدولية يستحق التقدير، بيد أن تحويله إلى منظومة ردع فعلية وفاعلة في مواجهة الجريمة المالية المنظمة لن يتحقق بمعزل عن ثلاثة شروط جوهرية متلازمة، وهي تحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات الوطنية، وتعزيز الكفاءة المؤسسية وبناء القدرات، وتعميق الانخراط في المنظومة الدولية لمكافحة الجريمة المالية، وفي غياب هذه الشروط مجتمعة، ستظل الفجوة بين جودة النص القانوني وضعف التطبيق الفعلي العقبة

الجوهرية التي تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة من هذه المنظومة، وبذلك فإن نتائج هذا البحث تتمثل في الآتي:

1. أسست ليبيا منظومة تشريعية متدرجة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، انطلقت من نصوص قانونية عامة لمكافحة الجريمة المنظمة، لتصل إلى تشريعات متخصصة ومتوافقة نسبياً مع المعايير الدولية، تجلت في القانون رقم (2) لسنة 2005 وتعديلاته بالقانون رقم (10) لسنة 2013، واللوائح التنفيذية المكملة.
2. يتوافق الإطار التشريعي الليبي في هيكله العام مع جوهر توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، لاسيما فيما يتعلق بتجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإلزام المؤسسات المالية بتطبيق مبدأ اعرف عميلك (KYC) والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وشمول المهن غير المالية ضمن نطاق الرقابة.
3. أظهر القانون الليبي امتثالاً واضحاً لأحكام اتفاقية باليرمو واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب والاتفاقية العربية، مما يمنح البنية القانونية الليبية تقدماً ملحوظاً مقارنة ببعض الدول الإقليمية المماثلة.
4. تعتري المنظومة التشريعية فجوات قانونية تتمثل في غياب أحكام صريحة تنظم التعاملات بالعملة الرقمية وشبكات الحوالات غير الرسمية، وقصور في تفصيل الجزاءات الإدارية المقررة على المؤسسات غير المالية المخالفة.
5. تتسع الفجوة البنوية بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الفعلي لتشكيل الإشكالية المحورية في المنظومة الليبية، إذ يتعثر التطبيق بفعل ثلاثة عوامل بنيوية متشابكة ضعف الموارد المؤسسية، ومحدودية برامج التدريب المتخصص، وقصور آليات التنسيق بين الجهات المعنية.
6. تواجه وحدة المعلومات المالية (FIU) رغم أهميتها المحورية إشكاليات هيكلية جوهرية، تتصل بضعف الكوادر البشرية المتخصصة وشح الأدوات التقنية الحديثة، مما يُقيد قدرتها على الاضطلاع بمهامها التحليلية والاستخباراتية على النحو المأمول.
7. أسهم الانقسام السياسي وتشتت السلطة في إضعاف الدور الإشرافي لمصرف ليبيا المركزي، وأفضى إلى غياب منظومة تنسيق فعالة بين الأجهزة الأمنية والمصرفية والقضائية، مما عطل مسار الملاحقة القضائية في كثير من القضايا المالية.
8. يُشكل الطابع النقدي الغالب على الاقتصاد الليبي وضعف منظومة الشمول المالي عائقاً بنيوياً أمام تطبيق إجراءات الرقابة المالية الفعالة، إذ يُصعب تتبع التدفقات المالية غير الرسمية ورصد العمليات المشبوهة.
9. انخرطت ليبيا في عدد من آليات التعاون الدولي الإقليمي من خلال عضويتها في مجموعة أعمال مكافحة غسل الأموال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) غير أن مستوى الانخراط الفعلي ظل دون المستوى المأمول بسبب الأوضاع السياسية والأمنية السائدة.
10. أسفرت محدودية التعاون الدولي الفعلي وضعف التطبيق الميداني عن صعوبات جدية تواجهها ليبيا في الحصول على الاعتراف الدولي بفاعلية منظومتها المالية، وهو ما أكدته تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2023.

بهذا، يُمكن القول إنه تم إثبات صحة فرضية هذا البحث والتمثلة في أن ليبيا تمتلك منظومة تشريعية متوافقة نسبياً مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، غير أن فاعليتها في التطبيق الفعلي تظل مقيدة بجملة من العوامل البنوية المتشابكة، مثل: الانقسام السياسي وضعف الكفاءة المؤسسية ومحدودية التعاون الدولي، مما يُفرز فجوة واسعة بين جودة النص التشريعي ومستوى التطبيق الميداني.

التوصيات:

1. ضرورة تحديث المنظومة القانونية بإدراج أحكام صريحة تنظم التعاملات الرقمية والحوالات غير الرسمية، وتُعزز من كفاءة المنظومة القانونية الوطنية في مجال مكافحة الجرائم المالية وحماية الاقتصاد القومي.
2. إضافة مصطلح تمويل إلى أحكام القانون رقم (2) لسنة 2005 وذلك باعتباره يُعبر عن جريمة مالية مستقلة ترتبط بالجرائم المنظمة، حيث تُسهم هذه الإضافة في توحيد المفاهيم القانونية والإجرائية بين الجهات الرقابية والأمنية والقضائية، كما يُعزز من فعالية التعاون الدولي وتبادل المعلومات.
3. تعزيز القدرات البشرية والتقنية لوحدة المعلومات المالية، وإرساء منظومة رقمية متكاملة لتبادل المعلومات بين الأجهزة المعنية، وتطوير آليات التنسيق بين القطاعات الأمني والمصرفي والقضائي.
4. تبني استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي تُقلص الاعتماد على النقد وتُوسع قاعدة المعاملات الرسمية القابلة للرصد والتتبع، مع الاستثمار في رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى المواطنين.
5. العمل على الانخراط الفاعل في آليات التقييم المتبادل لمجموعة (MENAFATF) وتوسيع شبكة الاتفاقيات الثنائية لتبادل المعلومات المالية، والاستفادة القصوى من برامج المساعدة التقنية الدولية المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

قائمة المصادر والمراجع:

1. أنيفة، محسن، وأبو راوي رمضان (2025). دور المصارف التجارية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد (25).
2. بالحاج، إياد (2021). تأثير إجراءات وأساليب وآليات المحاسبة والمراجعة الجنائية على الحد من ممارسة غسل الأموال في الدولة الليبية من وجهة نظر المراجعين العاملين بديوان المحاسبة الليبي، المؤتمر العلمي السنوي الأول تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والأفاق، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية – زليتن.
3. التائب، محمد (2020). أحكام جريمة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد الليبي، مجلة أبحاث قانونية، المجلد (3) العدد (7).
4. الحداد، صابر، والرابطي، أحمد (2018). أثر حوكمة المصارف على مكافحة الفساد دراسة تحليلية على تأثير حاكمية المصارف للحد من ظاهرة غسل الأموال على فروع مصرف التجارة والتنمية بالمنطقة الشرقية في ليبيا، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد (1) العدد (1).

5. الحضيري، عبد السلام، والعريبي، خالد (2023). بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (4) العدد (9).
6. حموم، فريدة (2019). التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية – تيزي، العدد (2).
7. خليفة، علي (2018). التعاون الدولي في مواجهة جرائم غسل الأموال – رؤية قانونية، المجلة الليبية للقانون، جامعة بنغازي، المجلد (7) العدد (1).
8. دحومان، محمود (2019). الجريمة المالية المنظمة وآليات التعاون الدولي لمكافحتها، مجلة الدراسات القانونية، المجلد (12) العدد (3).
9. زكري، محمد (2022). تحديات مكافحة غسل الأموال في ليبيا بين الجهود الوطنية والدولية، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد (2) العدد (14).
10. سفر، أحمد (2003). مكافحة غسل الأموال في الدول العربية، بيروت، دار صادر للطباعة.
11. السنوسي، عبد الله (2019). جريمة غسل الأموال مفهومها وأركانها وفق قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2004، مجلة الشريعة والقانون، جامعة إفريقيا العالمية، المجلد (7) العدد (3).
12. الشاعر، عبد المنعم (2019). دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة سبها، المجلد (1) العدد (7).
13. الشريف، علي (2022). التحديات الأمنية والاقتصادية في ليبيا وأثرها على مكافحة غسل الأموال، طرابلس، مركز البحوث الاقتصادية.
14. صندوق النقد الدولي (2023). تقرير صندوق النقد الدولي بشأن ليبيا – المادة الرابعة.
15. عبد الخالق، السيد، (2016). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية.
16. عبد العال، ياسر (2018). دور التشريعات الفرعية في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية الشرق العربي للدراسات العليا، العدد (96).
17. عبد الله، محمد (2021). مكافحة غسل الأموال في ليبيا – التحديات والآفاق، طرابلس، مركز البحوث الاقتصادية.
18. عيود، عبد الرؤوف (2021). دور الجهود الوطنية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، المؤتمر العلمي السنوي الأول، كلية الاقتصاد والتجارة – زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية.
19. عقيلة، أحمد (2023). مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريع الليبي المقارن – دراسة مقارنة الأطر والتشريعات الليبية والمصرية ومدى توافقها مع المعايير الدولية، مشروع بحثي منشور، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، رقم التعرف 2330.
20. علي، محمد (2020). انعكاسات التعاون الدولي على مكافحة الجرائم المالية في المنطقة العربية، المجلة العربية للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد (3) العدد (12).
21. عمر، سالم (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية لكلية التربية – جامعة سرت، المجلد (5) العدد (17).
22. فرحاتي، عمر، وسليمان، مباركة (2016). التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد (5).

-
23. فضالي، دينا، وسعيد، اللافي (2016). دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسل الأموال – دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة اجدابيا، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد (20) العدد (5).
24. الفقيه، أحمد (2021). دور صندوق النقد الدولي في دعم جهود ليبيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد (2) العدد (18).
25. القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
26. لسود، حبيب (2025). انعدام الإصلاحات والعزلة المصرفية العالمية، مجلة العربي الجديد، العدد (2357).
27. مصرف ليبيا المركزي (2021). تقرير دور المصارف التجارية في تعزيز الرقابة المالية.
28. منصور، أسامة (2020). الرقابة الداخلية على تنفيذ الميزانية العامة في التشريع الليبي، رسالة ماجستير منشورة، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة الزاوية.
29. المؤسسة العربية للاستثمار (2003). غسل الأموال وأثاره وضوابط مكافحته، السنة الخامسة، الإصدار 2003/7.
30. هيئة الأمم المتحدة (2015). تقرير حول ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أساليب مكافحتها.
31. هيئة الرقابة الإدارية (2019). التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة الإدارية لسنة 2019.
32. GI-TOC (2023). تأثير الاقتصاديات غير المشروعة على الجماعات المسلحة والديناميكيات السياسية في ليبيا، تقرير صادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
33. Financial Action Task Force - FATF (2023). International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation: The FATF Recommendations. Paris: FATF/OECD.